

Distr.: General
29 July 2020
Arabic
Original: English



الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح

استنتاجات بشأن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا

- 1 - نظر فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، في جلسته 91 المعقودة في 27 كانون الثاني/يناير 2020، في التقرير الرابع الذي أعده الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا (S/2019/1017)، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2016 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، والذي عرضته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وألقى نائب الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة أيضا كلمة أمام الفريق العامل.
- 2 - ورحب أعضاء الفريق العامل بتقرير الأمين العام، المقدم وفقا لقرارات مجلس الأمن 1612 (2005) و 1882 (2009) و 1998 (2011) و 2068 (2012) و 2143 (2014) و 2225 (2015) و 2427 (2018)، وأحاطوا علما بما ورد فيه من تحليل وتوصيات.
- 3 - ورحب أعضاء الفريق العامل بتوقيع اتفاق السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وبالخطوات الإيجابية التي اتخذها البلد منذ ذلك الحين، وبخفض وتيرة الانتهاكات والتجاوزات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، أعرب أعضاء الفريق العامل عن بالغ قلقهم إزاء الانتهاكات والتجاوزات التي لا تزال ترتكبها الجماعات المسلحة ضد الأطفال في كولومبيا. ورحب أعضاء الفريق العامل بالجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا لمنع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، وناقشوا كذلك البرامج الحكومية المتعلقة بإعادة الإدماج والوقاية، والمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، والعدالة الانتقالية، والدعم النفسي والاجتماعي المقدم للأطفال من ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وضعف حالة أطفال مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وحالة الأطفال المهاجرين واللاجئين، وإجراء الحوار الوطني مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول، وتعاون الحكومة مع الأمم المتحدة، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).



4 - وإلحاقاً بما جاء في الجلسة، ورهنا بأحكام القانون الدولي الواجب التطبيق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1612 (2005) و 1882 (2009) و 1998 (2011) و 2068 (2012) و 2143 (2014) و 2225 (2015) و 2427 (2018)، وتمشياً معها، اتفق الفريق العامل على اتخاذ الإجراءات المباشرة المبينة أدناه.

بيان عام من رئيس الفريق العامل

5 - اتفق الفريق العامل على توجيه رسالة إلى الجهات التالية من خلال بيان عام يصدره رئيس الفريق:

جميع أطراف النزاع المسلح في كولومبيا

(أ) يشيد فيها بتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم (المشار إليه فيما يلي بعبارة "اتفاق السلام") بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في بوغوتا في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وهو الاتفاق الذي تحولت على إثره القوات المسلحة الثورية إلى حزب سياسي، ولم تعد جماعة مسلحة، وأطلقت سراح الأطفال من صفوفها، ورفع اسمها من القائمة بسبب كفها عن أعمال التجنيد والاستخدام (انظر A/72/865 - S/2018/465)؛ ويرحب بوجه خاص بالأحكام المتعلقة بإعادة إدماج الأطفال وتعميم مراعاة حماية الأطفال في جميع أجزاء الاتفاق، ويشجع على تنفيذها باستمرار وبشكل كامل؛

(ب) يلاحظ مع التقدير أن اتفاق السلام يحدد المبادئ التوجيهية بالمصالح الفضلى للطفل، ومعاملة الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا، والتركيز على إعادة الإدماج في الأسر وفي المجتمعات المحلية، ويتطلع إلى استمرار تنفيذه بالكامل وإلى أن يظل بمثابة نموذج لحماية الأطفال ومراعاة آرائهم في عمليات سلام أخرى؛

(ج) يرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لإيجاد حلول تفاوضية للنزاع المسلح مع الجماعات المسلحة الأخرى، ويعرب عن أسفه لأن جيش التحرير الوطني قد أنهى عدة عمليات لوقف إطلاق النار المؤقت، ويلاحظ إعلان جيش التحرير الوطني وقف إطلاق النار فعلياً من جانب واحد لمدة شهر واحد اعتباراً من 1 نيسان/أبريل 2020 استجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لتركيز الاهتمام على جائحة كوفيد-19، ويلاحظ الامتنال لوقف إطلاق النار إلى حد كبير، مع الإعراب في نفس الوقت عن أسفه لعدم تمديد وقف إطلاق النار، ويدعو إلى إدماج أحكام حماية الطفل منذ المراحل الأولى، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم، فضلاً عن الأحكام المتعلقة بحقوق الأطفال ورفاههم، في جميع مفاوضات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، وكذلك في الأحكام المتعلقة برصد وقف إطلاق النار، مع مراعاة آراء الأطفال، حيثما أمكن، في هذه العمليات، ويشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية المشاركة في عمليات السلام والوساطة على استخدام "التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح" (انظر S/2020/114)، قدر الإمكان، كأداة في هذه العمليات؛

(د) يرحب أيضا بالانخفاض الإجمالي لعدد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي الأعداد التي تحققت منها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، ويلاحظ العلاقة السببية المباشرة التي أشار إليها تقرير الأمين العام بين هذا الانخفاض والتوقيع على اتفاق السلام وما أعقب ذلك من تسريح أكبر جماعة مسلحة في البلد؛

(هـ) يعرب عن القلق الشديد، مع ذلك، إزاء توسيع نطاق الوجود الإقليمي للجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات المنشقة عن جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإزاء استمرار تشريد الأطفال والانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضدهم؛

(و) يدعوها إلى مواصلة تنفيذ الاستنتاجات السابقة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا (S/AC.51/2010/3 و S/AC.51/2012/4 و S/AC.51/2017/1)؛

جميع الجماعات المسلحة الأطراف في النزاع في كولومبيا المذكورة في تقرير الأمين العام، ولا سيما جيش التحرير الوطني

(ز) يعرب عن القلق الشديد إزاء جميع الانتهاكات والتجاوزات التي لا تزال ترتكبها الجماعات المسلحة ضد الأطفال في كولومبيا وعن إدانته لذلك بأشد العبارات، ويحث تلك الجماعات على القيام فوراً بإنهاء ومنع جميع انتهاكات القانون الدولي الواجب التطبيق التي تنطوي على تجنيد الأطفال واستخدامهم وأعمال القتل والتشويه والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، وعلى الامتثال للالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛

(ح) يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار ارتفاع مستوى تجنيد الأطفال واستخدامهم، بمن فيهم أطفال مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والأطفال اللاجئين والمهاجرين، ويعرب عن إدانته لذلك، ويحث جميع الجماعات المسلحة على إنهاء ومنع مواصلة تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة واستخدامهم، وعلى الإفراج فوراً ودون شروط مسبقة عن جميع الأطفال الموجودين في صفوفها؛

(ط) يعرب عن بالغ القلق إزاء عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا، بما في ذلك نتيجة تبادل إطلاق النار، والهجمات العشوائية، واستهداف الأطفال بشكل مباشر، والقصف بالقنابل، وكذلك من جراء الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ويحث جميع الجماعات المسلحة على أن تكف عن قتل الأطفال وتشويههم، وعلى أن تتوقف فوراً وبشكل نهائي عن استخدام الأجهزة المتفجرة العشوائية وأن تدمر أي أجهزة من هذا القبيل متبقية في ترسانتها؛

(ي) يعرب عن القلق الشديد إزاء حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال وعن إدانته لذلك بأشد العبارات، ويحث جميع الجماعات المسلحة على اتخاذ تدابير فورية ومحددة لإنهاء ومنع ارتكاب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال؛

(ك) يدين بشدة اختطاف الأطفال، ويحث جميع الجماعات المسلحة على وقف اختطاف الأطفال وعلى الإفراج فوراً ودون شروط مسبقة عن جميع الأطفال المختطفين؛

(ل) يدين بشدة الهجمات على المدارس والمستشفيات، ويحث جميع الجماعات المسلحة على احترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات، بما يشمل العاملين فيها، وإلى وقف ومنع الهجمات على تلك المؤسسات وعلى العاملين فيها أو التهديد بشن هجمات عليها، ووقف ومنع الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، ويشير في هذا الصدد إلى إعلان المدارس الآمنة؛

(م) يدين بشدة حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية، ويحث جميع الجماعات المسلحة على أن تتيح وتيسر وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال بشكل آمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق، بما يتفق مع مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وأن تحترم الطابع الإنساني البحث للمساعدات الإنسانية وحيادها، وأن تحترم عمل جميع وكالات الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، دون تمييز سلبي؛

حكومة كولومبيا

(ن) يشيد بإعادة تأكيد التزام الحكومة بتنفيذ اتفاق السلام، ويحث الحكومة على مواصلة المهمة الحيوية المتمثلة في ضمان تنفيذه على نحو شامل في جميع الأقاليم لضمان إحلال السلام المستدام وإنهاء الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال؛

(س) يرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة كولومبيا في منع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، بما في ذلك من خلال برنامج الوقاية المعروف باسم "اليوم مستقبلي" (Mi Futuro es Hoy) ويشجع الحكومة على مواصلة إعطاء الأولوية لتنفيذ هذا البرنامج وغيره من برامج الوقاية، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد كافية وتعيين مؤسسات لهذا الغرض وإجراء تقييم شامل لإنجازاتها والتحديات التي تواجهها، من أجل تعزيز منع وقوع حالات جديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وذلك استرشاداً بالقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس) التي أقرتها حكومة كولومبيا؛

(ع) يرحب بالمرسوم 1434 الذي اعتمدت بموجبه سياسة عامة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات الإجرامية المنظمة، ويدعو الحكومة والسلطات المحلية إلى وضع الخطط التي تستتبعها تلك السياسة العامة وإلى تنفيذها وتخصيص موارد كافية لها وفقاً للمرسوم، ويشجع على تعزيز المؤسسات والبرامج التي تمنع تجنيد الأطفال مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المهاجرين واللاجئين، وخاصة غير المصحوبين بذويهم؛

(ف) يدعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير إضافية لحماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية، بما في ذلك من خلال احترام مبادئ التمييز والتناسب والالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة والامتنال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني أثناء القيام بمواجهات مسلحة في المناطق التي يوجد فيها مدنيون وأطفال؛ ويشجع الحكومة على مواصلة أنشطتها التثقيفية في مجال مخاطر الألغام وتعزيز جهودها في مجال إزالة الألغام، بما في ذلك عن طريق زيادة التنسيق وعمليات إزالة الألغام في المناطق المتضررة؛

(ص) يحث الحكومة على إعطاء الأولوية لمنع الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، لضمان أن تكون البرامج الملائمة والخدمات المتخصصة وقنوات الإبلاغ متاحة لضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

التي ترتكب ضد الأطفال وفي متناولهم، وبحثها على التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالأشخاص المسؤولين عن الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، ومقاضاتهم وإدانتهم عند الاقتضاء؛

(ق) يدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك عن طريق ضمان فعالية تنفيذ ورصد وتقييم البرنامج المعنون "مسار حياة مختلف" لإعادة إدماج الأطفال الذين تركوا صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بما في ذلك من خلال اتباع نهج قائم على الأسرة والمجتمع المحلي، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للفتيان والفتيات، فضلاً عن السن والأصل الإثني، وتوفير تدابير حماية محددة للمستفيدين من البرنامج وللأطفال المولودين لأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية (S/2019/1017، الفقرات من 46 إلى 53، والفقرة 72)؛

(ر) يشجع الحكومة على مواصلة تعاونها البناء مع الأمم المتحدة، ولا سيما فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وكذلك مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسف؛

(ش) يؤكد أهمية العدالة والمساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، ويدعو الحكومة إلى ضمان تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال إلى العدالة ومساءلتهم عن أفعالهم دون تأخير لا مبرر له، بوسائل منها إجراء تحقيق شامل ومستقل في الوقت المناسب وبطريقة منهجية، ومقاضاتهم وإدانتهم عند الاقتضاء، ويرحب في هذا الصدد بقيام محكمة السلام الخاصة بفتح القضية رقم 007، التي تركز على حوادث تجنيد واستخدام الفتيان والفتيات في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير 1971 و 1 كانون الأول/ديسمبر 2016؛

(ت) يناشد الحكومة أن تلتبي بالكامل، في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار، احتياجات الأطفال من الحماية الخاصة بوصفهم شهوداً وضحايا، بمن فيهم الأطفال الذين قد يكونون مرتبطين بالجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال إجراءات العدالة التصالحية والتأهيل الاجتماعي، مع إيلاء الاعتبار الأول لمصالحهم الفضلى؛

(ث) يثني على الجهود التي يبذلها النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار لضمان مشاركة الأطفال، وبحث الحكومة على تعزيز مؤسسات هذا النظام، والاستجابة بشكل كافٍ وعلى نحو فردي للضحايا، وتسجيل الأطفال الضحايا في سجل الضحايا من أجل حصولهم على المساعدة والتعويضات؛

(خ) ينظر في الصلات القائمة بين النزوح والانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال، ومن ثم يطلب إلى الحكومة أن تعزز برامجها واستجاباتها المؤسسية فيما يتعلق بإعادة توطين السكان النازحين وعودتهم وأن تيسر حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية؛

(ذ) يعرب عن القلق إزاء الأنشطة المدنية - العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة الكولومبية في المناطق التي توجد فيها جماعات مسلحة والتي تعرّض الأطفال لخطر الانتقام بسبب تعاملهم مع القوات المسلحة، فضلاً عن خطر استخدامهم في أنشطة استخباراتية، ويهيب بالحكومة الامتناع عن تنظيم مثل هذه الأنشطة بمشاركة الأطفال.

6 - واتفق الفريق العامل على أن يوجه، من خلال بيان عام يصدره رئيس الفريق العامل، رسالة إلى قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين مفادها أنه:

(أ) يشدد على أهمية الدور الذي يؤديه قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين في تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح؛

(ب) يحثهم على تعزيز الحماية على مستوى المجتمعات المحلية وعلى الإدانة العلنية للانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال، وبخاصة ما ينطوي منها على تجنيد الأطفال واستخدامهم، والقتل والتشويه، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات والتهديد بالاعتداء عليها، وعمليات الاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية، ويحثهم على مواصلة الدعوة إلى إنهاء هذه الانتهاكات والتجاوزات ومنعها، وعلى العمل مع الحكومة والأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية لدعم إعادة إدماج وتأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في مجتمعاتهم المحلية، بطرق منها التوعية لتفادي وصم هؤلاء الأطفال.

التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن

7 - اتفق الفريق العامل على أن يوصي بأن يحيل رئيس مجلس الأمن رسالةً موجهة إلى حكومة كولومبيا مفادها أنه:

(أ) يشيد بإعادة تأكيد التزام الحكومة بتنفيذ اتفاق السلام، ويحث الحكومة على مواصلة المهمة الحيوية المتمثلة في ضمان تنفيذه على نحو شامل في جميع الأقاليم لضمان إحلال السلام المستدام ومنع مواصلة الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال؛

(ب) يرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة كولومبيا في منع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، بما في ذلك من خلال برنامج الوقاية المعروف باسم "اليوم مستقبلي" (Mi Futuro es Hoy)؛ ويشجع الحكومة على مواصلة إعطاء الأولوية لتنفيذ هذا البرنامج وغيره من برامج الوقاية، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد كافية وتعيين مؤسسات لهذا الغرض وإجراء تقييم شامل لإنجازاتها وللتحديات التي تواجهها، من أجل تعزيز منع وقوع حالات جديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وذلك استرشاداً بالقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس) التي أقرتها حكومة كولومبيا؛

(ج) يرحب بالمرسوم 1434 الذي اعتمدت بموجبه سياسة عامة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات الإجرامية المنظمة، ويدعو الحكومة والسلطات المحلية إلى وضع الخطط التي تستتبعها تلك السياسة العامة وإلى تنفيذها وتخصيص موارد كافية لها وفقاً للمرسوم، ويشجع على تعزيز المؤسسات والبرامج التي تمنع تجنيد الأطفال مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المهاجرين واللجئين، وخاصة غير المصحوبين بذويهم؛

(د) يدعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير إضافية لحماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية، بما في ذلك من خلال احترام مبدأي التمييز والتناسب والالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة والامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني أثناء القيام بمواجهات مسلحة في المناطق التي يوجد فيها مدنيون

وأطفال، ويشجع الحكومة على مواصلة أنشطتها التثقيفية في مجال مخاطر الألغام وتعزيز جهودها في مجال إزالة الألغام، بما في ذلك عن طريق زيادة التنسيق وعمليات إزالة الألغام في المناطق المتضررة؛

(هـ) يحث الحكومة على إعطاء الأولوية لمنع الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، لضمان أن تكون البرامج الملائمة والخدمات المتخصصة وقنوات الإبلاغ متاحة للأطفال من ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي وفي متناولهم، وبحثها على التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالأشخاص المسؤولين عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، ومقاضاتهم وإدانتهم عند الاقتضاء؛

(و) يدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك عن طريق ضمان فعالية تنفيذ ورصد وتقييم البرنامج المعنون "مسار حياة مختلف" لإعادة إدماج الأطفال الذين تركوا صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بما في ذلك من خلال اتباع نهج قائم على الأسرة والمجتمع المحلي، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للفتيان والفتيات، فضلا عن السن والأصل الإثني، وتوفير تدابير حماية محددة للمستفيدين من البرنامج وللأطفال المولودين لأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية؛

(ز) يؤكد أهمية العدالة والمساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، ويدعو الحكومة إلى ضمان تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال إلى العدالة ومساءلتهم عن أفعالهم دون تأخير لا مبرر له، بوسائل منها إجراء تحقيق شامل ومستقل في الوقت المناسب وبطريقة منهجية، ومقاضاتهم وإدانتهم عند الاقتضاء، ويرحب في هذا الصدد بقيام محكمة السلام الخاصة بفتح القضية رقم 007، التي تركز على حوادث تجنيد واستخدام الفتيات والفتيان في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير 1971 و 1 كانون الأول/ديسمبر 2016؛

(ح) يناشد الحكومة أن تلتبي بالكامل، في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، احتياجات الأطفال من الحماية الخاصة بوصفهم شهوداً وضحايا، بمن فيهم الأطفال الذين قد يكونون مرتبطين بالجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال إجراءات العدالة التصالحية والتأهيل الاجتماعي، مع إيلاء الاعتبار الأول لمصالحهم الفضلى؛

(ط) يثني على الجهود التي يبذلها النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار لضمان مشاركة الأطفال، وبحث الحكومة على تعزيز مؤسسات هذا النظام، والاستجابة بشكل كافٍ وعلى نحو فردي للضحايا، وتسجيل الأطفال الضحايا في سجل الضحايا من أجل حصولهم على المساعدة والتعويضات؛

(ي) ينظر في الصلات القائمة بين النزوح والانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال، ومن ثم يطلب إلى الحكومة أن تعزز برامجها واستجابتها المؤسسية فيما يتعلق بإعادة توطين السكان النازحين وعودتهم وأن تيسر حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية؛

(ك) يعرب عن القلق إزاء الأنشطة المدنية - العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة الكولومبية في المناطق التي توجد فيها جماعات مسلحة والتي تعرّض الأطفال لخطر الانتقام بسبب تعاملهم مع القوات المسلحة، فضلا عن خطر استخدامهم في أنشطة استخباراتية، ويهيب بالحكومة الامتناع عن تنظيم مثل هذه الأنشطة بمشاركة الأطفال؛

(ل) يدعو الحكومة إلى إبقاء الفريق العامل على علم بجهودها المبذولة من أجل تنفيذ توصيات الفريق العامل.

8 - واتفق الفريق العامل على أن يوصي بأن يحيل رئيس مجلس الأمن رسالة موجهة من رئيس الفريق العامل إلى الأمين العام:

(أ) يطلب فيها إليه أن يضمن استمرار فعالية آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا، بما في ذلك من أجل دعم تنفيذ الاتفاق بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي المتعلق بفصل الأطفال وإعادة إدماجهم الموقع في 15 أيار/مايو 2016؛

(ب) يطلب إليه أيضا أن يشجع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة عملها وجهودها لدعم الحكومة في التصدي للانتهاكات الجسيمة الست التي ترتكب ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ولا سيما بهدف العمل مع جيش التحرير الوطني من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي، والقتل والنشوي، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

الإجراء المباشر الذي اتخذته الفريق العامل

9 - اتفق الفريق العامل على أن يوجه رئيس الفريق العامل رسائل إلى البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى، مفادها ما يلي:

(أ) يؤكد فيها أن السلام هو أفضل طريقة لحماية الأطفال، ويحث البنك الدولي والجهات المانحة على مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي لمبادرات بناء السلام الكولومبية ولتنفيذ اتفاقات السلام؛

(ب) يدعو البنك الدولي والجهات المانحة إلى تقديم الدعم إلى البرامج والمبادرات الوطنية الرامية إلى حماية الأطفال في سياق النزاع المسلح في كولومبيا، بما في ذلك أنشطة المنع وإعادة الإدماج وإيجاد حلول دائمة للأطفال المشردين داخليا، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتضررين من النزاع في المناطق النائية وفي مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال اللاجئين والمهاجرين؛

(ج) يدعو البنك الدولي والجهات المانحة أيضا إلى دعم جهود ومبادرات حماية الأطفال التي تخطط بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتعزيز بناء القدرات الوطنية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة وبرامجها، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتضررين من النزاع في المناطق النائية وفي مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال اللاجئين والمهاجرين؛

(د) يدعو البنك الدولي والجهات المانحة إلى إبقاء الفريق العامل على علم بما تبذله من جهود لتوفير التمويل ومد يد المساعدة، حسب الاقتضاء.

بيان نائب الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة المدلى به أمام الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح

[الأصل: بالإسبانية]

أشكركم، باسم كولومبيا، على عقد هذه الدورة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وأحيي أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، وكذلك الأعضاء الآخرين في هذا الفريق العامل.

إن كولومبيا تسلم بأن حماية ورعاية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. وإعادة الإدماج الناجحة أمر أساسي لأي عملية سلام، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بإعادة إدماج الأطفال الذين كل ما عرفوه، منذ بواكير طفولتهم، هو الآثار المأساوية للعنف.

ويشير التقرير المقدم اليوم إلى فترة من التغييرات في بلدي، ولكنها فترة نواجه معها العديد من التحديات أمام بناء سلام حقيقي. فبين عام 2016، الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين الدولة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وعام 2019، تغير الوضع في كولومبيا، ولكن لا تزال هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل، ترتكبها جماعات مسلحة غير شرعية.

ويعترف التقرير بأن الدولة الكولومبية بذلت جهوداً كبيرة لتحقيق الضمان الكامل لحقوق الإنسان للأطفال، وخاصة إصدار المرسوم رقم 1434 لعام 2018، الذي يعزز بشكل جوهري خط السياسة العامة الذي يسعى إلى منع تجنيد الأطفال والمراهقين واستخدامهم والعنف الجنسي ضدهم.

وجاء اعتماد هذا المرسوم كخاتمة لعمل متضافر مستمر منذ أكثر من عشر سنوات لمكافحة التجنيد وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير الشرعية. يضاف إلى ذلك إنشاء اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع التجنيد وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، في عام 2007، التي ستواصل العمل بوصفها الهيئة الرئيسية لوضع الاستراتيجيات للقضاء على هذه المشكلة.

مما يؤسف له أنه، على الرغم من الجهد الهائل والالتزام الراسخ الذي أبدته الدولة الكولومبية بالقضاء على هذا الوضع، فإن هذا الجهد لم تحذُ حذوه كل الجماعات المسلحة المنظمة، التي تواصل تجنيد الأطفال واستخدامهم، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

فعلى وجه الخصوص، استمر ما يسمى نفسه "جيش التحرير الوطني"، الذي لا يزال مدرجا في قائمة الأطراف التي ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل، في تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم كجزء من أنشطته غير المشروعة ضد الدولة.

ويرفض "جيش التحرير الوطني" باستمرار اتخاذ تدابير تتيح تحسين حماية الأطفال. بل على العكس من ذلك، فإن تلك الجماعة المسلحة الخارجة على القانون تسعى إلى زيادة حدة الأعمال العدائية ضد المجتمع الكولومبي، بما في ذلك شن هجمات إرهابية من قبيل تلك الهجمة التي ارتكبت ضد كلية الجنرال فرانسيسكو دي باولا سانتاندر للشرطة، وأودت بحياة 22 شاباً وأدانها مجلس الأمن نفسه بأشد العبارات في 18 كانون الثاني/يناير 2019.

لقد شددت حكومة الرئيس إيفان دوكي بشكل خاص على أهمية انتقال مئات الأطفال الذين كانوا - آنذاك - مجندين من قبل مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، إلى الحياة المدنية. ونحن ندرك أنه على الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها الدولة الكولومبية، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في بلدي، ولهذا السبب تواصل المؤسسات العمل على تعزيز استراتيجيات الوقاية.

وفيما يلي بعض النقاط المحددة التي تشير إلى العمل الذي نضطلع به حالياً والتي نعتقد أنه ينبغي تسليط الضوء عليها.

يتمثل أحد أكبر شواغل الحكومة الوطنية في الاعتداءات على القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان التي نرفضها وندينها بكل قوة. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن جرائم القتل التي تستهدفهم قد انخفضت بنسبة 24,34 في المائة في الفترة من 7 آب/أغسطس 2018 إلى 6 آب/أغسطس 2019 مقارنة بالفترة بين 7 آب/أغسطس 2017 و 6 آب/أغسطس 2018. كما انخفضت تلك الجرائم بنسبة 33 في المائة مقارنة بالفترة من 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 إلى 6 آب/أغسطس 2018.

ووفقاً للمعلومات التي قدمها مكتب النائب العام، فقد حقق المكتب في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2016 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في ما مجموعه 549 جريمة قتل استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان أو أعضاء المنظمات الاجتماعية، أبلغت عنها أربعة مصادر للمعلومات على النحو التالي:

- أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن وقوع 323 جريمة قتل استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان. وأحرز مكتب النائب العام تقدماً في استجلاء حقيقة 180 جريمة منها، أي ما يعادل 55,73 في المائة من تلك الجرائم.
- أبلغ مؤتمر القمة الزراعي والفلاحي والإثني والشعبي عن وقوع 234 جريمة قتل ضد أعضاء في منظمات اجتماعية. وأحرز مكتب النائب العام تقدماً في استجلاء حقيقة 121 جريمة منها، أي ما يعادل 51,71 في المائة من تلك الجرائم.
- أبلغت حركة المسيرة الوطنية، وهي حركة سياسية واجتماعية، عن وقوع 204 جرائم قتل بحق أعضاء في منظمات اجتماعية. وأحرز مكتب النائب العام تقدماً في استجلاء حقيقة 107 جرائم منها، أي ما يعادل 52,45 في المائة من تلك الجرائم.
- أبلغ مكتب أمين المظالم عن وقوع 454 جريمة قتل ضد أعضاء في منظمات اجتماعية. وأحرز مكتب النائب العام تقدماً في استجلاء حقيقة 219 جريمة منها، أي ما يعادل 48,24 في المائة من تلك الجرائم.

وإجمالاً، حقق مكتب النائب العام تقدماً في استجلاء حقيقة 549 جريمة قتل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان أو أعضاء المنظمات الاجتماعية، محرراً في ذلك رقماً تاريخياً منها يبلغ 245 جريمة قتل أو ما يعادل 44,63 في المائة من المجموع، وانتهت التحقيقات على النحو التالي: صدور أحكام بالإدانة في 75 قضية، ووجود 84 قضية في مرحلة المحاكمة، و 31 قضية في مرحلة توجيه التهم، 53 قضية في مرحلة التحقيق مع وجود أوامر بالضبط، وحفظ قضيتين.

وكما كنا نبذل في الدورات الفصلية عن كولومبيا في مجلس الأمن، هناك العديد من الجهود المؤسسية التي تبذلها الحكومة لحماية القادة والدعاة والمجتمعات المحلية عموماً، ومما تجدر الإشارة إليه من هذه الجهود خطة العمل من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، التي وضعتها الحكومة الوطنية كاستراتيجية للعمل المتضافر بين مختلف الجهات والهيئات المسؤولة عن حماية واحترام الدفاع عن حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في مواجهة تجنيد الأطفال والمراهقين من الفئات الضعيفة من السكان، أود أن أسلط الضوء على العمليات المجتمعية الواردة في استراتيجية مامبرو (التي يرد تناول أعمق لها في التعليقات الخاصة بالفرع المعنون "الوقاية") في الأقاليم الإثنية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

وبالنظر إلى أهمية النهج الإثني في الإجراءات الرامية إلى منع تجنيد الأطفال والمراهقين واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة المنظمة وجماعات الجريمة المنظمة، فقد صيغت في عام 2018، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة والمنظمة الوطنية للسكان الأصليين في كولومبيا، مبادئ توجيهية إدارية تتضمن تشخيصاً لحالة بعض الشعوب الأصلية الكولومبية فيما يتعلق بالتجنيد، وكذلك ممارسات إرساء طرق موحدة فيما يتعلق بأفعال استخدام الأطفال.

وتستند هذه الإجراءات إلى تنمية مهارات الرعاية الذاتية - لدى الأطفال والمراهقين والشباب - وإلى رؤية مشاريع الحياة التي ترفض عدم المشروعية والحالات التي تنتقص من كرامتهم. وتولد هذه بدورها قدرات على التعرف على المخاطر، والاتصال بالبيئات التي يوجدون بها من أجل اتخاذ إجراءات للحماية. وتسهم المجتمعات المحلية، من جانبها، في هدم التصورات الذهنية التي يمكن أن تمهد أو تيسر أو تؤثر في اتجاه ارتباط الأطفال والمراهقين والشباب بالنزاعات بكل أبعادها وأنشطتها، وفي العمل بدلاً من ذلك على تعمق رؤية للمسؤولية المشتركة موجهة نحو التمتع الكامل بالحقوق.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة 25 من التقرير، أود أن أشدد على أن الدولة الكولومبية لا تقبل الإيحاء بأن الجيش الوطني يعرض بأعماله المدنيين للخطر.

ومن ثم، فإن ما يسمى "الأنشطة المدنية - العسكرية"، المشار إليها في الفقرة 25 من التقرير والتي تشير إلى أنشطة دعم التنمية التي تضطلع بها القوات العسكرية الكولومبية، تنفذ في امتثال تام للقواعد الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التشديد على عدم ربط المدنيين بأي نشاط عسكري، وعلى الأخص دون تعريض حياة المدنيين القصر للخطر، نظراً لأنها أعمال إنسانية تقوم بها مؤسسات في المناطق التي ينعهد - أو يصعب - فيها وجود سلطات حكومية أخرى، بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين يعيشون ظروفًا شديدة الهشاشة، مما يسهم في تحقيق أغراض الدولة.

وينفذ الجيش الوطني من جانبه التدابير اللازمة في إطار الأنشطة المذكورة لحماية الأطفال والمراهقين على سبيل الأولوية، تنفيذاً لمهمة إيصال السلع والخدمات التي تسهم في تلبية بعض الاحتياجات الأساسية للسكان.

وأخيراً، تحيط كولومبيا علماً بالشواغل المختلفة والتحديات التي لا تزال قائمة في البلد في هذا المجال. ونحن ملتزمون بمنع استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، وسوف نواصل العمل من أجل رعايتهم الشاملة ونستمر في تعزيزها.

ويمكنكم التعويل على التزام حكومة الرئيس دوكي بحماية أطفال كولومبيا ومراهقيها، ولا سيما أولئك الذين تضرروا من العنف. إن أطفالنا هم مستقبل السلام المستدام.